الاختفاء القسري

تقرير الربع الأول من عام 2017

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

أوقفوا الاختفاء القسري

تقرير الربع الأول من عام ٢٠١٧ لحملة أوقفوا الاختفاء القسري
في الفترة منذ يناير ٢٠١٧ وحتى مارس ٢٠١٧

الناشر:

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

WWW.EC-RF.COM

info@Rights-Freedoms.org

الخط المستخدم: Cairo

https://github.com/Gue٣bara/Cairo

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف -الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

إعداد:

محمود ناجي

الباحث المساعد ببرنامج العدالة الجنائية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

سارة محمد

الباحث المساعد ببرنامج العدالة الجنائية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

مراجعة:

محمد لطفي

المدير التنفيذي بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

المحتويات:

مقدمة.....٥

منهجية الرصد.....٧

الفترة منذ ١ يناير ٢٠١٧ حتى نهاية مارس ٢٠١٧ في أرقام ٩

التوصيات ٢٠

مقدمة:

الاختفاء القسري طبقاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري هو:

«الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة, أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها, ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده, مما يحرمه من حماية القانون»[١]

في ٣٠ أغسطس ٢٠١٥ أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حملتها «أوقفوا الاختفاء القسري» بهدف الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر بعد انتشارها على نطاق واسع, بشكل أثار فزع قطاعات واسعة من المجتمع المصري, وذلك في ظل سعي بعض الوسائل الإعلامية ما بين إنكار تلك الجريمة, بالتواطؤ مع المسؤولين عن حدوثها, أو تبرير ارتكابها باعتبارها ممارسةً لازمةً من أجل مكافحة الإرهاب. وهو الأمر الذي أدى إلى إفلات مرتكبي الجريمة من العقاب, مما يساهم في تكرار الانتهاكات وشيوعها.

وقد اعتمدت الحملة خلال توثيقها ورصدها لحالات الضحايا, على التعريف الذي أقرته الأمم المتحدة في تعريف ماهية الاختفاء القسري, وهو المذكور أعلاه. وكان هدف الحملة منذ تدشينها هو الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر من خلال لفت أنظار المجتمع للقضية وزيادة الوعي بها, وتقديم الدعم القانوني للمختفين عقب ظهورهم على ذمة قضايا, إلى جانب تقديم استشارات قانونية لعائلات الضحايا وتوجيههم لإتباع الإجراءات القانونية عند تقديم شكواهم عن تعرض أحد أفراد أسرهم للاختفاء القسري.

وفي نهاية عام ٢٠١٥ أصدرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تقريرها بعنوان «المختفون قسراً في انتظار انصاف العدالة»[٢]. أشار التقرير إلى أنماط انتشار الظاهرة في مصر منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى نهاية ٢٠١٥, كما كشف أبرز أماكن الاحتجاز التي يتم فيها استجواب الأشخاص الذين يتعرضون للاختفاء القسري. والتي تمثلت في مقار تابعة للأمن الوطني في كافة المحافظات وأبرزهم مقر الامن الوطني بالقاهرة «لاظوغلي» ومقار أخرى تابعة للمخابرات الحربية مثل سجن العزولي الحربي بمقر قيادة الجيش الثاني الميداني. وشرح التقرير من خلال مقابلات مباشرة مع الضحايا كيف يتم استجواب الأشخاص داخل هذه الأماكن بعدة وسائل تعذيب بدنية ونفسية في ظروف احتجاز غير آدمية, يخضع خلالها الأشخاص للاعتراف بجرائم تتعلق بانتمائهم لجماعات متطرفة تعمل على قلب نظام الحكم. وبعد فترة يقضيها الأشخاص رهن الاحتجاز يمثلون أمام النيابات على ذمة قضايا مختلفة أبرزها انتمائهم لجماعة الاخوان المسلمون. وقد اختلفت النيابات, فبعض الأشخاص يمثلون أمام النيابات العامة, ولكن أغلب الضحايا يمثلون أمام نيابة امن الدولة, والتي تحيل بدورها بعض القضايا للمحاكمات العسكرية.

وفي يوليو ٢٠١٦ نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها بعنوان «مصر: رسمياً: أنت غير موجود: اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب»[٣] وكشف التقرير عن موجه من اختفاء الأشخاص دون أدنى أثر على أيدي الدولة لتشمل المئات من الطلاب والنشطاء السياسيين والمتظاهرين ومن بينهم أطفال, كما وجه التقرير نقداً للنيابة العامة لتواطؤها في حماية الأشخاص من الاختفاء القسري والقبض التعسفي والتعذيب.

كما نشرت الحملة تقريراً سنوياً مع ذكري إطلاق الحملة في ٣٠ أغسطس ٢٠١٦, رصدت فيه ٩١٢ حالة تعرضت

١ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٦، متاح على:
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx

٢ المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسراً في انتظار انصاف العدالة، ديسمبر ٢٥، ٢٠١٥؛ متاح على:
http://www.rf-ec.org/?p=١٣٩٣

٣ منظمة العفو الدولية، "مصر: رسمياً: أنت غير موجود: اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب" يوليو ١٣، ٢٠١٦، متاح على؛
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/٢٠١٦/٠٧/egypt-hundreds-tortured-and-disappeared-amid-wave-of-brutal-repression/

للاختفاء القسري؛ تم رصدها على مدار عام، كما علّق هذا التقرير على التقرير الذي أصدره المجلس القومي لحقوق الانسان في يوليو ٢٠١٦ بعنوان «الاختفاء القسري في مصر بين الادعاء والحقيقة»[٤]

٤ حملة أوقفوا الاختفاء القسري، التقرير السنوي لحملة أوقفوا الاختفاء القسري في الفترة من ١ أغسطس ٢٠١٥ إلى منتصف أغسطس ٢٠١٦، أغسطس، ٣٠ ٢٠١٦، متاح على؛
http://org.stopendis/%d9%86%d9%b3%d8%84%d9%av%d8%-b1%d8%8a%d9%b1%d8%82%d9%aa%d8%84%d9%av%d8%/d9%88%d9%-8a%d8%84%d9%85%d9%ad%d8%84%d9%-a9%d8%84%d9%88%d9%a3%d8%-av%d8%88%d9%81%d9%82%d9%88%d9%84%-av%d8%/a1%d8%av%d8%81%d9%aa%d8%ae%d8%av%d8

منهجية الرصد:

سعت حملة أوقفوا الاختفاء القسري إلى التحقق من كافة المعلومات الخاصة بالرصد, حيث اعتمدت الحملة في هذا التقرير على مصادر أولية في التوثيق من خلال جمع المعلومات والتواصل مع أسر المختفين قسريا, إما عن طريق الاتصال المباشر من خلال المقابلات الشخصية أو المكالمات الهاتفية. وذلك للتأكد من كافة المعلومات المتاحة لنا. فضلاً عن رصد بعض الحالات عن طريق تقديم الدعم القانوني لها فور ظهورها, لتجنب حدوث خطأ أو تقديم معلومات غير صحيحة عن أعداد المختفين.

كما اعتمدت الحملة في رصد حالات الاختفاء القسري على الاستمارة الصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات والمتاحة على صفحة الحملة[٥]. وتم التثبت من صحة المعلومات الواردة بتلك الاستمارات من خلال التواصل المباشر مع أسر الضحايا أو محامييهم.

من هنا فإن الأرقام الواردة في هذا التقرير تعبر عن الحالات التي استقبلتها الحملة في الفترة الزمنية منذ بداية شهر يناير ٢٠١٧ وحتى نهاية مارس ٢٠١٧.

ويلزم التنويه إلى أن الحملة قد واجهت بعض المشكلات أثناء تحديث بياناتها تمثلت, على سبيل المثال, في عدم استجابة بعض الأشخاص ممن استقبلت الحملة بياناتهم أثناء تحديث بياناتها, كما أن النطاق الجغرافي لم يشمل سيناء إلا في حالة واحدة وهو ما لا يعكس الأرقام الحقيقة وذلك بسبب الإجراءات الأمنية التي تتخذها السُلطات هناك, مما يعيق الوصول إلى المعلومات وتوثيقها

وعبرت الحملة في بياناتها عن المعلومات المنقوصة بالرمز N/A.

كذلك, ينبغي أن يكون واضحاً أن الأرقام والإحصائيات الواردة بهذا التقرير تعبر عما تمكنت الحملة من الوصول إليه فقط, وليس كل حالات الاختفاء القسري في مصر.

* هناك بعض التعريفات التي قد اعتمدتها الحملة خلال تصنيفها ضحايا الاختفاء القسري واثناء عملية الرصد حتى لا يلتبس الأمر لدى القارئ. وهي كالتالي:

الاختفاء القسري: التعريف الذي اعتمدته الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

رهن الاختفاء: وهو مجموع الأشخاص الذين لا يزالون رهن الاختفاء القسري بمعزل عن العالم الخارجي, ولم يتمكن ذويهم من معرفة مصيرهم حتى الان.

قيد الحبس الاحتياطي: وهم مجموع الأشخاص الذين نجوا من الاختفاء القسري وتأكدت الحملة خلال تحديث بياناتها أنهم محتجزون على ذمة قضايا ولم يصدر بشأنهم أحكام.

مفرج عنه: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري ومثل أمام إحدى المحاكم, وحكم عليه فيها بالبراءة.

صدر بحقهم حكم قضائي: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري, ومثل أمام جهة قضائية سواء كانت امام قضاء عادي أو عسكري وأصدرت المحكمة حكم قضائي بشأنه.

مخلى سبيله: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري ومثل امام النيابة أو جهة قضائية وأمرت بإخلاء سبيله على ذمة القضية.

مطلق سراحه: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري لفترة, ولم يمثل أمام أي جهة قضائية, وأطلقت الشرطة سراحه.

الرمز N/A: يشير لعدد من المعلومات, حيث يعني (غير معروف, أو لم تُتح معلومات خاصة بهذا الشأن).

٥ استمارة تقديم بلاغ عن ضحية اختفاء قسري؛ متاحة عبر الرابط التالي:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeDuPa5Z5XuB8j140Vi8cdtklW0MvkfSXTpbr0g8lmntr9F/viewform?usp_

تم تصنيف الفئة العمرية للضحايا ما بين:

من ٠ إلى ١٨ عام (أطفال).

من ١٨ إلى ٤٠ عام (شباب).

من ٤٠ إلى ٦٠ عام (راشد) وتحت تعريف الراشد يُدرج كل من النوعين الاجتماعيين ذكر وأنثى.

من ٦٠ عام فأكثر (كهل).

كما تم تصنيف محافظات الجمهورية على النحو التالي:

محافظات مركزية وتشمل القاهرة والجيزة والإسكندرية.

وجه بحري وتشمل مدن الدلتا ومرسى مطروح.

وجه قبلي وتشمل محافظات الصعيد.

مدن القناة وتشمل السويس والاسماعيلية وبورسعيد.

مدن سيناء.

الفترة منذ ١ يناير ٢٠١٧ حتى نهاية مارس ٢٠١٧ في أرقام:

*ملحوظة: العدد الإجمالي هنا يشير للأرقام التي رصدتها الحملة عقب تدشينها, وتشمل لعدد من الضحايا تلقت الحملة بشأنها شكاوى من عائلاتهم في السنوات السابقة.

رصدت حملة أوقفوا الاختفاء القسري منذ ١ يناير ٢٠١٧ وحتى نهاية مارس ١٠٧ حالة تعرضت للاختفاء القسري

لا يزال رهن الاختفاء القسري منها ٨ حالات, فيما نجا ٩٩ شخصاً آخرين؛ منهم ٤ أشخاص تم الافراج عنهم, و٤٥ شخص رهن الحبس الاحتياطي, و٦ أشخاص مخلى سبيلهم, وحالة واحدة تمت ادانتها بصدور حكم ضدها, وهناك ٣ حالات تم إطلاق سراحها دون مثولها أمام جهة قضائية, و٤ حالات تم الافراج عنهم بصدور أحكام بالبراءة, وهناك ٤٠ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة مصيرهم أثناء تحديث بياناتها في إعداد هذا التقرير.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً لوضعهم الحالي	
رهن الاختفاء	8
صدر بحقه حكم قضائي	1
قيد الحبس الاحتياطي	45
مخلى سبيله	6
مطلق سراحه	3
مفرج عنه	4
N\A	40
الاجمالى	**107**

وبتصنيف اعداد الضحايا وفقاً للتصنيف الجغرافي بحسب محل إقامة الضحايا فقد حظيت المحافظات في إقليم وجه بحري بالعدد الاكبر من الضحايا بإجمالي ٥٧ حالة من الحالات التي تعرضت للاختفاء القسري, تليها المحافظات المركزية بإجمالي ٣٦ حالة, وبلغت محافظات الوجه القبلي (الصعيد) ١٠ حالات, وبلغت مدن القناة ٣ حالات, وهناك حالة واحدة لم تتمكن الحملة من معرفة محل إقامتها الجغرافي وتمت الإشارة إليها بالرمز N/A.

التصنيف طبقاً لأماكن إقامة الضحايا وارتباطها بالأقاليم التي تمت بها واقعة القبض						
التصنيف الجغرافي/ أقاليم الواقعة	محافظات مركزية	وجه بحري	وجه قبلي	مدن القناة	N\A	الاجمالي
محافظات مركزية	34	0	1	0	1	36
وجه بحري	14	35	0	0	8	57
وجه قبلي	4	1	5	0	0	10
مدن القناة	1	0	0	2	0	3
N\A	1	0	0	0	0	1
الاجمالي	**54**	**36**	**6**	**2**	**9**	**107**

وبتصنيف عدد الضحايا وفقاً للتصنيف الجغرافي بحسب محل واقعة الاختفاء:_فقد حظيت المحافظات المركزية بالعدد الاكبر من عدد الضحايا بإجمالي ٥٤ حالة من العدد الاجمالي, تليها المحافظات التابعة للوجه البحري بإجمالي ٣٦ حالة, وكان عدد الضحايا في الوجه القبلي ٩ حالات فقط من العدد الاجمالي, ومدن القناة كان العدد الأقل في التصنيف بإجمالي ٩ حالات فقط, وهناك ٩ حالات لم تتمكن الحملة من معرفة في أي إقليم تمت الواقعة معهم وتمت الاشارة إليهم بالرمز N/A.

تصنيف نوع التحرك الامنى وفقاً للتصنيف الجغرافى الذى تمت به الواقعة						
التصنيف الجغرافى/ نوع التحرك الامنى	أستيقاف أمنى	المنزل	أقسام شرطية	مقر العمل	N\A	الاجمالى
محافظات مركزية	21	15	1	3	14	54
وجه بحري	8	22	1	1	4	36
وجه قبلي	2	2	0	2	0	6
مدن القناة	0	1	0	0	1	2
N\A	1	1	0	0	7	9
الاجمالى	**32**	**41**	**2**	**6**	**26**	**107**

وبتصنيف الضحايا وفقاً لفئاتهم العمرية فكانت أعلى نسبة لفئة الشباب من سن ١٨ عام وحتى ٤٠ عام وبلغ عددهم ٧١ حالة تأتي غالبيتهم من طلبة الجامعات, ومثلت فئة الراشدين والتي تتراوح أعمارهم بين ٤٠ عاما إلى ٦٠ في المرتبة الثانية بإجمالي ١٢ حالة, وتأتي فئة الأطفال في المرتبة الثالثة؛ والذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى ١٨ عام حيث مثلت ١٠ حالات, وهناك ١٢ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة أعمارهم وأُرمز لهم برمز N/A.

تصنيف اعداد الضحايا وفقاً للفئة العمرية	
أطفال	10
شباب	71
راشد	12
كهل	2
N\A	12
الاجمالى	**107**

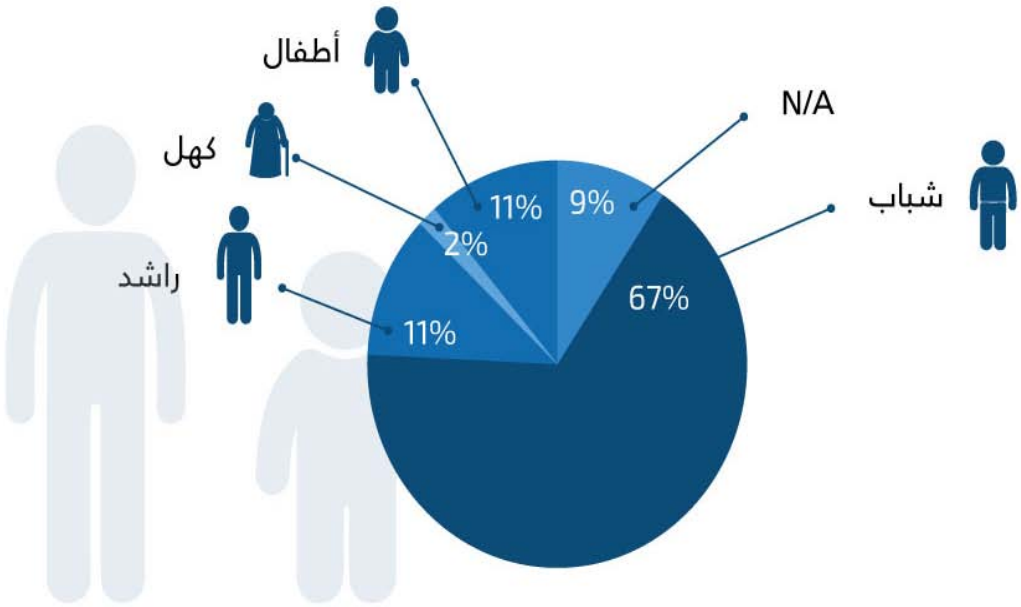

وبتصنيف الفترة الزمنية التي قضاها الضحايا فتم تصنيفها كالتالي:

- من يومين إلى أسبوع: عدد الضحايا ١٠ حالات طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

- من أسبوع إلى أسبوعين: عدد الضحايا ٣ حالات طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

- من أسبوعين إلى شهر: عدد الضحايا ٢٥ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

- شهر فيما أكثر: عدد الضحايا ٢٩ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

- N/A وتمثل عدد الحالات الذين لا يزالون رهن الاختفاء, وأولئك الذين لم تتمكن الحملة من معرفة تاريخ ظهورهم وعددهم ٤٠ حالة.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لفترة الاختفاء	
يومين-أسبوع	10
أسبوع-أسبوعين	3
أسبوعين-شهر	25
شهر فيما أكثر	29
N\A	40
الاجمالى	**107**

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً **لفترة الإختفاء**

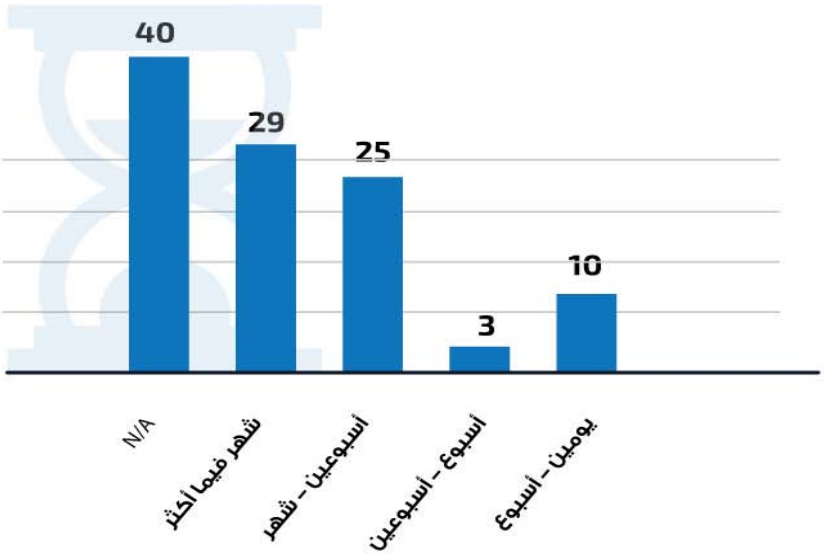

وبتصنيف العدد الإجمالي للضحايا وفقاً للمهنة والوظيفة:

كان عدد الطلاب في الصدارة بإجمالي ٤٩ حالة من العدد الإجمالي للضحايا. ويأتي تصنيف المهن الحرة ـ ويشمل (العاملين بمجال التسويق والمحاسبين والأطباء والمهندسين والمترجمين والفنيين والمحاميين والصيادلة والباحثين) في المرتبة الثانية بإجمالي ٤١ حالة. وفي المرتبة الثالثة جاء العاملين بالوظائف الحكومية وبلغ العدد الإجمالي لهم ١٤ حالة, وهناك ٣ حالات لم تتمكن الحملة من معرفة تصنيفهم الوظيفي.

بتصنيف الأماكن التي يظهر فيها الضحايا عقب فترة اخفائهم والمقصود بظهورهم هنا هو «تمكن الضحية من الوصول لعائلته سواء بمكالمة هاتفية, أو بتمكن أسرته من معرفة مكان احتجازه وتمكنهم من مقابلته, أو معرفة مصيره»:

مثلت النيابات أعلى نسبة في الأماكن التي يظهر بها الضحايا بإجمالي ٣٠ من إجمالي عدد الضحايا, وفي المرتبة الثانية تأتي أقسام الشرطة بإجمالي ١١ حالة من العدد الإجمالي تليها السجون الرسمية بإجمالي ٩ حالات, وتأتي البيانات الإعلامية التابعة لوزارة الداخلية[٦], المكتوبة والمصورة كذلك كمصدر هام أيضاً لعائلات الضحايا في معرفة مصير ذويهم, حيث يظهر بعض المختفون قسرياً في فيديوهات تبثها وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. وفيها يظهر الضحايا وهم يعترفون بجرائم تتعلق بقيامهم بجرائم تعمل على قلب نظام الحكم, وانتمائهم لجماعة إرهابية واتهامات أخرى. وقد كشفت تلك البيانات والمواد الإعلامية الأمنية عن مصير ٤ حالات من العدد الإجمالي للضحايا, وهناك ٤٢ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة مكان ظهورهم وتمت الاشارة إليهم بالرمز N/A.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن ظهورهم	
أقسام شرطية	11
بيان وزارة الداخلية	4
سجون رسمية	9
محاكم	10
مديرية امن الجيزة	1
نيابات	30
N\A	42
الاجمالى	**107**

٦ بيان وزارة الداخلية، ٣٠ يناير ٢٠١٧، متاح على؛
http//:www.moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/Media+and+public+Relation/Ministry+Releases/by.٣٠٠١٢٠١٧htm

تصنيف وضع الضحايا وفقًا **لأماكن ظهورهم**

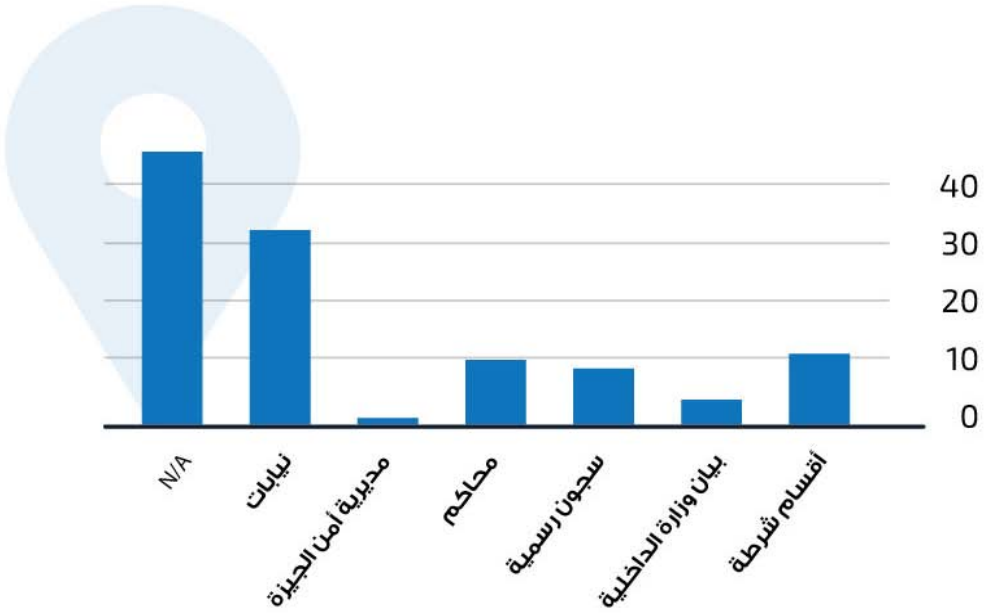

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع القضايا التي مثلوا أمامها عقب فترات اختفائهم_فهناك ٢٣ حالة يمثلون أمام القضاء العادي ويشمل النيابات العادية ونيابة أمن الدولة, وهناك ١٨ حالة يحاكمون محاكمة عسكرية في القضاء العسكري, وهناك ٦٦ حالة غير معلوم لدى الحملة نوع القضاء الذي يمثلون أمامه وتمت الاشارة إليهم بالرمز N/A.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع القضية	
قضاء عادي	23
قضاء عسكري	18
N\A	66
الاجمالى	**107**

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً **لنوع القضية**

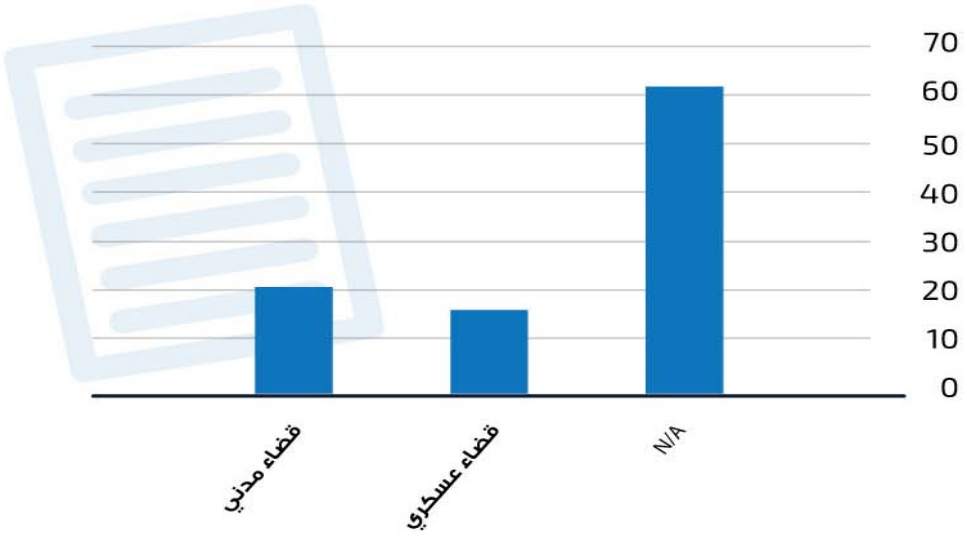

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم فترات اختفائهم فمثلت مقار الامن الوطني داخل المحافظات المختلفة بإجمالي ٢٤ حالة من العدد الاجمالي للضحايا, وهناك حالة واحدة كانت محتجزة داخل قسم شرطة, بينما هناك ٨٢ حالة لم تتمكن الحملة أثناء تحديث بياناتها من معرفة مكان احتجازهم فترة اختفائهم.

تصنيف اعداد الضحايا وفقاً لمكان الاحتجاز فترة الاختفاء	
مقار أمن وطنى	24
أقسام شرطية	1
N\A	82
الاجمالى	**107**

تصنيف أعداد الضحايا وفقًا **لمكان الاحتجاز فترة الاختفاء**

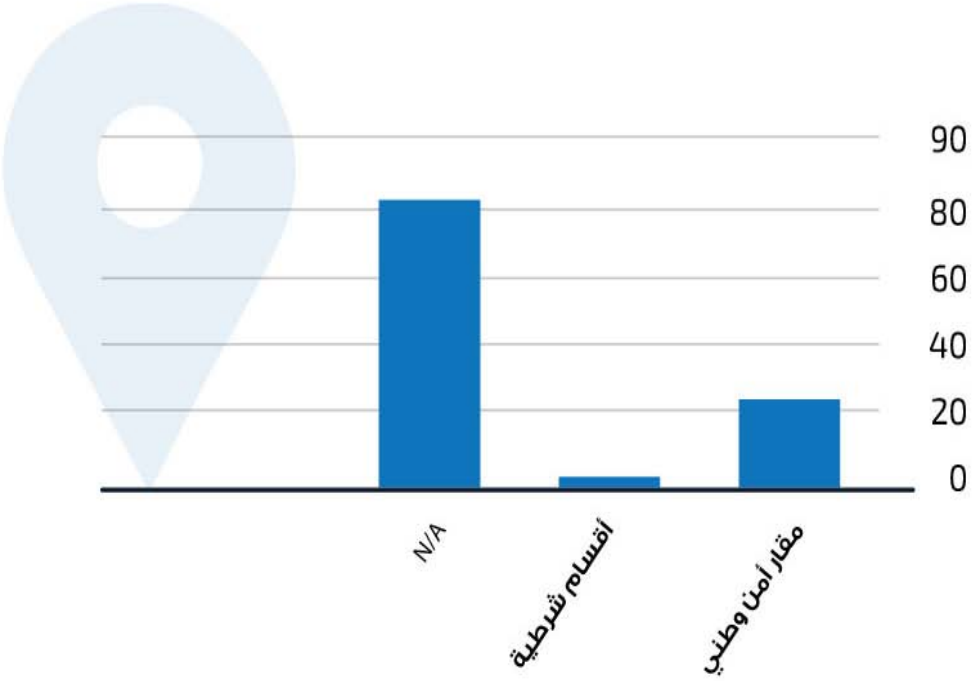

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم الحالي فتأتي مناطق السجون الرسمية في الصدارة بإجمالي ٣٢ حالة من العدد الاجمالي للضحايا, و٧ حالات محتجزين بأقسام ومراكز شرطية, وهناك ٦ حالات محتجزين داخل معسكرات تابعة لقوات الامن, ٣ أشخاص محتجزين داخل مديرية أمن الاسكندرية, وهناك ٥٩ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة أما

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لمكان الاحتجاز الحالى	
سجون	32
أقسام شرطية	7
مديرية أمن	3
معسكر قوات أمن	6
N\A	59
الاجمالى	**107**

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً للنوع الاجتماعي: فجاءت النسبة الأكبر لحالات الذكور وبلغ عددهم ١٠٦ حالة، ومثلت حالات الإناث [illegible]

تصنيف الضحايا وفقا للنوع	
ذكر	106
أنثى	1
الاجمالى	**107**

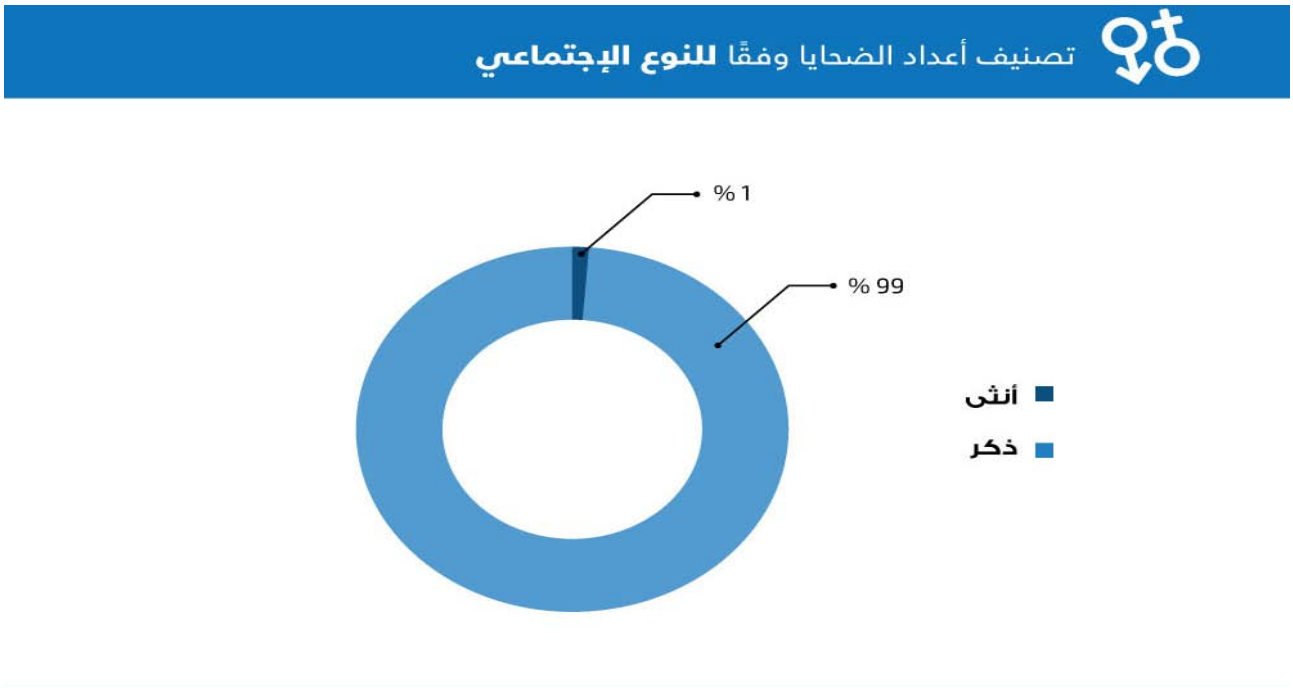

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً للمحافظة التى تمت بها الواقعة:

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للمحافظة التى تمت بها واقعة القبض	
القاهرة	25
الجيزة	16
الاسكندرية	13
البحيرة	2
الدقهلية	3
السويس	2
الشرقية	11
اسوان	1
اسيوط	1
الغربية	5
الفيوم	3
القليوبية	3
المنوفية	2
دمياط	3
قنا	1
كفر الشيخ	7
N\A	9
الاجمالى	107

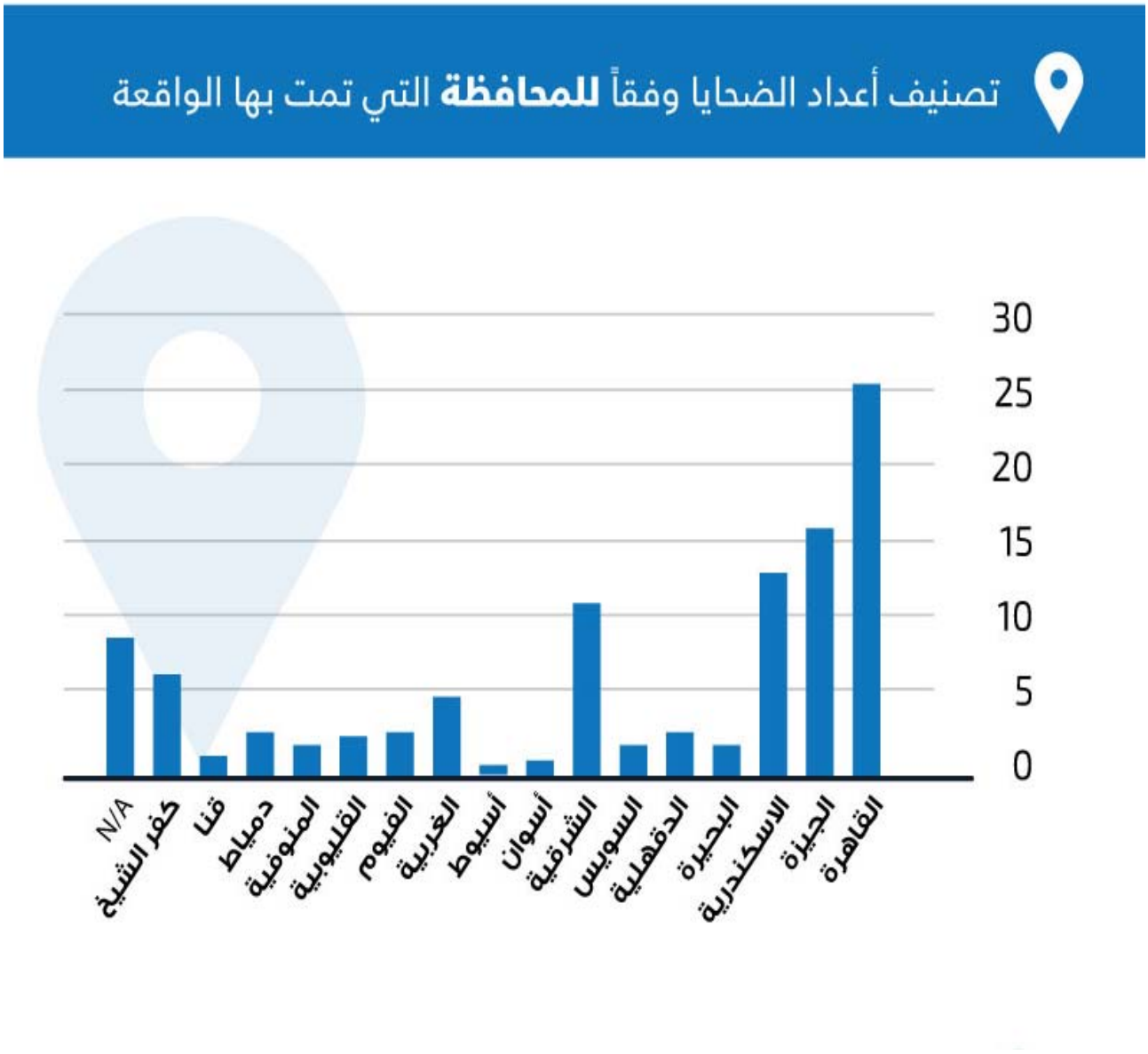

للاطلاع على قاعدة بيانات التقرير اضغط هنا

توصيات:

- تجريم الاختفاء القسري في قانون العقوبات المصري كجريمة لا تسقط بالتقادم وتشديد العقوبة بما يتلاءم مع جسامة هذا الانتهاك.

- تعديل قانون العقوبات بحيث يتم اعتماد تعريف التعذيب الموجود في اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة ١٩٨٤.

- الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨

- الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة ٢٠٠٦

- الانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لسنة ٢٠٠٢

- الإفصاح عن أماكن احتجاز المختفين قسرياً الواردة أسمائهم بالتقرير وبتقارير المجلس القومي لحقوق الانسان وتقارير حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" والمنظمات الحقوقية المصرية والدولية.

- إعلان رئيس الجمهورية عن رفض جريمة الاختفاء القسري وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة, وتعهده بمحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم.

- اصدار قانون يمنع احتجاز المدنيين في مناطق أو سجون عسكرية.

- محاسبة المسؤولين عن ممارسة الاختفاء القسري من قيادات قطاع الأمن الوطني والمخابرات الحربية والمسؤولين عن احتجاز أشخاص في تلك الفترات داخل أماكن احتجاز غير قانونية أو سرية.

- الرقابة الدورية من قبل النيابة والقضاء على المقرات التابعة لجهاز الشرطة ومقار الأمن الوطني والسجون ومعسكرات الأمن المركزي والسجون العسكرية.

- النظر في الإجراءات التي اتخذها ذوو المفقودين من بلاغات وشكاوى تثبت إخفاء ذويهم من قبل الأجهزة الأمنية والبت فيها على وجه السرعة والرد على أسر المختفين قسرياً بخطاب رسمي يتضمن نتيجة البحث والتحقيق في اختفاء ذويهم.

- تشكيل مكتب تابع للنائب العام برئاسة محامي عام يختص في التحقيق في حالات الاختفاء القسري بصلاحيات التفتيش على أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.

- السماح للمجلس القومي لحقوق الانسان بزيارات مفاجئة لأماكن الاحتجاز والسماح للمنظمات الحقوقية بالقيام بزيارات للسجون وأماكن الاحتجاز للتأكد من تطبيق القانون وتمتع المحتجزين بحقوقهم.

- اعتراف المجلس القومي لحقوق الانسان بوجود الجريمة بشكل صريح من خلال الاعتماد على النص المذكور بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري, وعرض التعريف الذي اعتمد عليه أثناء إعداده لهذا التقرير للرأي العام.